

ضوابط مشروعية قرارات إبعاد الأجانب في القانون الأردني (دراسة تحليلية في ضوء أحكام القضاء الإداري)

إعداد

مؤيد غالب حمود الكفاوين

المشرف

د. محمد المجالي

جامعة الزيتونة الأردنية، 2022

الملخص

تاريخ 2022-5-24

هدفت هذه الدراسة الى البحث في ضوابط مشروعية قرارات ابعاد الاجانب في القانون الأردني على وجه التحديد، مع استعراض بعض الأحكام فيما يتعلق بقرارات إبعاد الأجانب في التشريعات المقارنة كلما دعت الحاجة لذلك. وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج من أبرزها أن المشرع الأردني لم يُشر إلى موضوع الإبعاد القضائي بنص واضح وصريح، بسبب ارتكاب الأجنبي لجريمة مقتضى قانون العقوبات، وما أورده المشرع الأردني في سياق أحكام قانون الإقامة وشؤون الأجانب هو الإبعاد الإداري من قبل الحاكم الإداري ضمن منطقة اختصاصه، بحق الأجنبي الذي يصدر بحقه قراراً من المحكمة المختصة. كما أن الرقابة القضائية على قرارات إبعاد الأجانب، تعتبر ضماناً من الضمانات القانونية لحماية حقوق الأجانب وحياتهم في

الإقامة والتنقل، والتي تُلزم الإدارة بالخضوع بموجبها لأحكام القانون، والتأكد من عدم تعسف الإدارة وسوء استعمالها للسلطات المقررة لها في إبعاد الأجانب، وبالتالي ضمان ممارسة الأجانب لحقوقهم المكفولة لهم. وقد أوصت الدراسة المشرع الأردني بوضع آلية واضحة للإبعاد تتضمن الإجراءات المتبعة في إصدار قرار الإبعاد وتنفيذه، إضافة إلى توصية المشرع الأردني بتنظيم موضوع الإبعاد القضائي، بشكل واضح وصريح ضمن نصوص قانون العقوبات، وذلك بإضافة مادة جديدة يحدد فيها طبيعة الجرائم التي يمكن على ضوءها أن يصدر قرار بإبعاد الشخص الأجنبي في حال ارتكابه لإحداها.

الكلمات المفتاحية: ضوابط، مشروعية، إبعاد الأجانب، قرارات، القانون الأردني، أحكام القضاء الإداري.